كلمة ونص

احتيال أم احتياج؟

محمد راكان مصطفى

يبدو أنه ونتيجة لظروف الحرب التي تمر بها البلاد، وزيادة عدد السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر، وما رافق ذلك من عوامل كالبطالة، وتأكل القيمة الشرائية للعملة والتهاب الأسعار في ظل غياب أي رقابة لضبط الأسواق، أدت مجتمعة إلى ازدياد انتشار ظاهرة التسول في مجتمعنا.

إلى جانب وجود البعض ممن اضطروا إلى استجداء تعاطف الآخرين بسبب الفقر الشديد، ظهر عدد ممن امتهن التسول من العاطلين من العمل الذين استسهلوا المعيشة على المساعدات المالية، كمهنة يومية تدر دخلاً معقولاً مستغلين تعاطف الناس باستخدام العديد من الحيل الذكية التي تتيح لهم التأثير في قلوب الناس واستغلال النساء والأطفال وحتى الرضع، لاكتساب أكبر قدر ممكن من المال، أو من خلال عرض خدمات لا حاجة لها غالباً مثل مسح زجاج السيارة أثناء التوقف على الإشارات المرورية.

وأمام ازدياد تفشي هذه الظاهرة التي لم تعد تقتصر على وجود المتسولين في أماكن العبادة والجوامع والأضرحة كمكان لممارسة عملهم، وبات بالإمكان رؤيتهم منتشرين في جميع الأماكن من أسواق وحدائق وشوارع، بات من الضرورة العمل لإيجاد حلول حقيقية عن طريق تحسين الوضع المعيشي للمواطن بما يضمن له حياة كريمة من خلال التعاون بين جميع المؤسسات الاجتماعية لمساعدة الفقراء على تأمين متطلباتهم المعيشية وخلق فرص عمل، وبذل الجهود لإعادة تأهيل الأطفال ومساعدتهم على العودة إلى المدارس ومتابعة تعليمهم، إضافة إلى ضرورة التشدد في قمع ظاهرة الاحتيال باستخدام التسول والعمل على استصدار التشريعات الرادعة لقمع هذه الظاهرة.

التسول في زمن الحرب.. مهنة أم حاجة؟

ميداني: نعمل على التشبيك مع مختلف الجهات لمعالجة ظاهرة التسول وملف خاص لكل متسول

معظم حالات التسول في دمشق هي للتكسب

محمود الصالح

أكدت مديرة الخدمات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ميساء ميداني لـ«الوطن» أن معالجة حالات التسول تأتي في إطار اهتمام وزارة الشؤون كأحد الشركاء في معالجة هذه الظاهرة بالتعاون مع وزارات العدل والداخلية والصحة ومنظمات المجتمع الأهلي، ولكن الظروف التي تمر فيها البلاد وخروج عدد من مراكز ومعاهد تأهيل المتسولين بعد تخصيصها كمراكز إيواء أدت إلى تراجع كبير في استيعاب الأعداد المتزايدة من المتسولين وخاصة معهد الكسوة الذي كانت فيه مبانٍ متطورة وأقسام مهمة والآن هو مخصص لاستقبال المهجرين من المحافظات الأخرى وانتقال عائدية مراكز الإيواء من الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الإدارة المحلية، وبهدف التعويض تم تخصيص مركز باب مصلى كمركز للإناث فقط.

وبينت ميداني أنه بناء على موافقة مجلس الوزراء وبعد عودة الأمان إلى بلدة قدسيا تمت استعادة البناء الخاص في تأهيل المعوقين وهو بناء كبير مؤلف من ٣ طوابق وسيتم تسليمه إلى جمعية حقوق الطفولة من أجل استقبال الأطفال المتسولين، وتتعامل أيضاً كوزارة مع حالات أخرى مثل فقدان المعيل والزهايمر والإعاقة الذهنية وغير ذلك وهناك تعاون مع مختلف الجهات العامة وخاصة وزارة الصحة في هذا الجانب.

> يمنع أي حملة لمكافحة التسول من دون وجود شرطة المحافظة خوفاً من حالات الخطف

وأكدت ميداني أنه تم مؤخراً التعميم على جميع المحافظات لرصد جميع حالات التسول ومعالجتها كل حالة على حدة بالتعاون مع مختلف الجهات المحلية، موضحة أن الحملات التي يتم تنفيذها تأتي بعد إجراء دراسة لوجود حالات التسول قبل ضبطها ليتم تنظيم الحملة من مكتب مكافحة التسول بمشاركة شرطة المحافظة وفريق من الجمعيات الأهلية والمجتمع الأهلي، بفريق عمل للحملة يضم أكثر من ٣٠ شخص أحياناً ويتم ضبط جميع الحالات وتوزيعها كل حالة حسب وضعها.

موضحة أنه لا يمكن ومن غير المسموح به أن يكون هناك أي حملة لمكافحة التسول من دون وجود شرطة المحافظة خوفا من استغلال البعض للقيام بحالات خطف تحت اسم مكافحة التسول ودون أن يكون هناك علم لمكتب مكافحة التسول في ذلك.

وبينت ميداني أن الكثير منها هي حالات تكسب حيث يدفع الأهل أطفالهم إلى التسول لكسب المال ويرفض الكثير ممن يتم ضبطهم من متسولين الذهاب إلى مراكز الإيواء أو إلى المقرات التي تخصصها الجمعيات الأهلية، مشيرة إلى قيام الحملة في جرمانا في نهاية الأسبوع الماضي بضبط ٢٠ شخصاً يقومون بالتسول، مؤكدة أنه يتم العمل مع مختلف الجهات المعنية لإنجاز برنامج للتشبيك بين جميع هذه الجهات للاطلاع على وضع المتسول سواء في مراكز الإقامة أو القضاء أو المشافي أو الشرطة ويتم تكوين ملف خاص لكل متسول يساهم في التعرف على وضعه ومتابعته بمنتهى الدقة.

وناشدت ميداني المجتمع الأهلي عدم مساعدة المتسولين بمنحهم المال، وأن تكون أقصى مساعدة يقدمونها لهم بعد التعرف على حالتهم تقديم الطعام أو اللباس فقط والتعاون مع مكتب مكافحة التسول لضبط هذه الحالات وتقديم العلاج الاجتماعي الصحيح لها.

٦ حالات تسول أمام القضاء يومياً في دمشق وريفها

ضبط أشخاص يدفعون بناتهم إلى التسول

الحنيص لـ«الوطن»: الشؤون الاجتماعية والعمل مقصرة في إحداث جمعيات رعاية

محمد منار حميجو

كشف مصدر قضائي أن عدد حالات التسول التي يتم ضبطها يومياً في دمشق وريفها بلغت نحو ٦ حالات معظمها من النساء برفقتهن أطفال، مؤكداً أنه من خلال التحقيق مع المضبوطين تبين أن نسبة ٩٠ بالمئة من المتسولين يمتهنون مهنة التسول على حين ١٠ بالمئة دفعتهم الظروف المعيشية إلى مثل هذا الفعل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن معظم الأطفال الذين يتم ضبطهم هم دون العاشرة من عمرهم، مشيراً إلى أن هؤلاء الأطفال لا يمكن تقديمهم إلى القضاء أو القبض عليهم بل يتم تسليمهم إلى أهلهم مباشرة.

وأضاف المصدر: إن معظم الأطفال في هذا السن يتسول بناء على رغبة الأهل ولذلك فإنه إذا ثبت ذلك بحق أي من والدي الطفل يتم تقديمه إلى القضاء بتهمة الإهمال، وهي عقوبة جنحوية.

وأعلن المصدر أنه تم ضبط أشخاص يدفعون بناتهم إلى العمل بالتسول، مؤكداً وجود أشخاص يشغلون عدداً من الأطفال والنساء في هذا المجال، لكنها لم تصل إلى مرحلة العصابات والشبكات المنظمة.

وأكد المصدر أن الأزمة لعبت دوراً كبيراً في زيادة عدد المتسولين في الشوارع سواء من النساء أم من الأطفال حتى أن هناك عدداً لا بأس به من الشيوخ يتسولون نتيجة الظروف الراهنة التي فرضتها الأزمة، ولا سيما أن الكثير منهم خسروا أملاكهم.

> ٩٠ بالمئة من المتسولين غير محتاجين

من جهته رأى أستاذ كلية الحقوق في جامعة دمشق عبد الجبار الحنيص أن هناك تقصيراً من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في موضوع إحداث جمعيات لرعاية الأطفال المتسولين دون العاشرة من عمرهم، معتبراً أن هناك نقصاً تشريعياً في هذا المجال.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الحنيص: إن مكاتب تفعيل الخدمة والمنصوص عليها في قانون الأحداث غير مفعلة، موضحاً أنها تدرس وضع الطفل من كل الجوانب النفسية والاجتماعية والظروف التي قادته إلى مثل هذا الفعل.

وأكد الحنيص أن الكثير من الأهل يدفعون أطفالهم إلى التسول نتيجة الظروف المعيشية الصعبة، لافتاً إلى أن هناك أطفالاً دفعهم فقدان أهلهم إلى امتهان هذه المهنة.

وبيّن الحنيص أن الأطفال لا يحق لهم العمل ما دون الخامسة عشرة فكيف إذا لم يتجاوز العاشرة من عمره؟ مؤكداً أن قانون الأحداث من أهم القوانين الموضوعة في هذا المجال وخصوصاً أنه نص على ضرورة إحداث دور لرعاية الأطفال.

وأضاف الحنيص: إن القانون الحالي لا يحتاج إلى تعديل بل إلى تفعيل، داعياً إلى ضرورة إيجاد مكاتب خاصة لدى مقاسم الشرطة خاصة بالأطفال المتسولين دون أن يلبسوا الزي الرسمي.

وأكد الحنيص أن الأزمة رفعت كثيراً من حالات التسول باعتبار أن الظروف المعيشية لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال ولذلك فإنه من الطبيعي أن يكون هناك ارتفاع، مشدداً على ضرورة البحث عن حلول للحد من هذه الظاهرة وهذا يحتاج إلى تعاون بين وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية والعمل.

واعتبر القانون جريمة التسول جنحة أي من اختصاص محكمتي الصلح والبداية الجزائية باعتبار أن مثل هذه الجرائم لا تسبب ضرراً للآخرين وإنما تقتصر على كسب الأموال بطرق غير مألوفة.

منظمات «تسول» من دون وثائق شخصية!

السويداء – عبير صيموعة

فرضت ظاهرة التسول نفسها في شوارع السويداء بشكل كبير خلال سنوات الأزمة وبات كل متسول يبتكر طرقه في جمع الأموال واستدرار العطف وخاصة النساء منهن فترى إحداهن افترشت الرصيف هي وأطفالها.

ولعل أخطر ظاهرة استوقفتنا هي ظاهرة تسول الأطفال الجماعية وخطورة القضية تتلخص بوجود أشخاص معينين خلف عمليات تشغيل هؤلاء الأطفال يقومون على نشرهم في الأسواق وتشغيلهم وإعادتهم مساء إلى مكان ما في المدينة لأخذ المبالغ التي تم جمعها وقد تصل للآلاف.

وفي حديث لـ«الوطن» مع عدد من هؤلاء الأطفال وعن طريق مقايضتهم بمبالغ مالية أثمان علب البسكويت أو العلكة التي يتذرعون ببيعها كوسيلة من وسائل التسول اعترف رامي ومحمد وآية وعلي أنهم يقدمون على بيع ما يحملونه إضافة إلى ما يجمعونه من المارة على أن يقدموها نهاية اليوم إلى أرباب عملهم سواء من يقومون بتشغيلهم أو لأهاليهم ممن قاموا على إخراجهم من المدارس ونشرهم في الشوارع.

بدوره عضو المكتب التنفيذي في المحافظة مازن السمارة أكد أن هذه الظاهرة ازدادت وبرزت في شوارع المدينة بشكل لافت لعدم وجود الإجراءات والقوانين الرادعة التي تضمن توقيف المتسولين حتى يتم إثبات شخصياتهم ما جعل الشوارع مرتعاً لتلك الجماعات، وأن أكثر المتسولين في المحافظة يأتون من خارجها على شكل جماعات منظمة وينتشرون في أرجائها، وعند إلقاء القبض عليهم من لجنة مكافحة التسول تصطدم اللجنة بأن هؤلاء لا يحملون وثائق تثبت شخصيتهم وهذا يمنع توقيفهم من الجهات المختصة ومن ثم يعودون إلى مزاولة التسول مجدداً.

أما ما يتعلق بالأطفال فأكد السمارة أن معظم تلك الحالات تمت مراقبتها بالفعل وجمعها من الشارع ثم إحالتها على القضاء لمعرفة الأسباب الداعية إلى امتهانها التسول كما جرى إحضار آباء بعض هؤلاء الأطفال وكتابة تعهد خطي بعدم السماح لهم بالعودة إلى الشارع إلا أن القضية التي واجهت العمل كانت بعدم وجود قانون لمحاكمة الأحداث نظراً لعدم امتلاك أي منهم على بطاقة شخصية تثبت هويته فيجري العمل مباشرة إلى إطلاق سراحهم ومن ثم عودتهم إلى الشارع من جديد.

هكذا يعيش أطفال الحرب!

دار رعاية مؤقتة للأطفال المشردين لـ«الأكل والشرب»

اللاذقية – عبير سمير محمود

«لا تسأليني ما دخلك» هكذا أجابتني طفلة سمراء وهي تركض هاربة من أمامي – في شارع المحكمة باللاذقية– بعد أن سألتها «ليش عم تبيعي بسكوت ومانك بالمدرسة؟»، ربما أحرجها السؤال وأحزنها وعض على جراحها، أو قد تكون حفظت إجابتها من «مشغّلها» في الشوَارع بدل أن تحفظ دروسها من معلمها في المدرسة! احتمالات لن تتعدى أنها أفكار تدور في رأس أي من يلتقي مثل هذه الطفلة وغيرها من الأطفال المشردين أو كما يُطلق عليهم بعد الأزمة «متسولو الحرب» لأن انضمام الأطفال المهجرين من المحافظات الأخرى إلى أطفال اللاذقية المحليين شكل انتشار وتضخّم ظاهرة التسول في ظل الحرب ما جعلهم يفترشون أرصفة اللاذقية يغلبهم النعاس ولا يكملون طعامهم فيبقى خلف ظهورهم فيناموا بأمان!.

يحملان أكياساً كبيرة قاموا بتعبئتها من حاويات القمامة بعبوات بلاستيكية على ظهريهما ويتوقفان عند رصيف تعلوه «ماكينة للقهوة والمشروبات الساخنة» يمد أحدهما يده نحو الماكينة وكأنه وضع العملة النقدية في مكانها لتملأ له كأساً من «الميلو» فيمسك بالكأس «الوهمي» ليشرب بطريقة تمثيلية وكأنه نال ما أراد واستدار نحو رفيقه وعلت ضحكاتهما في شارع «بنت الشاويش» بالزراعة، ربما حلم هذا الطفل بأن يشتري كأساً من «شراب الأبطال» يروي به ظمأ الطفولة التي خسرها بفعل التشرد والحرب إلا أن المسؤول عنه يمنعه بالتصرف بأي «ليرة» يحصّلها من «دوامه» إلا بإذنه ويوهم كل «أطفاله» بأنه يراقبهم ويعرف ما يدخل جيوبهم فلا يتصرفون بأي مبلغ مهما كان زهيداً مخافة عقاب ربما يكون الطرد من العمل الذي يعتبرونه المعيل الوحيد ليأكلوا ويشربوا نهاية الدوام حسبما يروي بعض أصحاب المحال المجاورة لأماكن تجمع الأطفال بفعل رؤيتهم لهم بشكل يومي ومعرفتهم بعدد منهم.

وفي اللاذقية التي تعد محافظة آمنة، ازدادت ظاهرة التسوّل بشكل كبير ويلاحظ جميع سكانها انتشار الأطفال المشردين في شوارعها كافة، وتغيب الإحصائيات الرسمية عن عدد هؤلاء الأطفال لعدم وجود «دور للأطفال المشردين» في المحافظة إضافة لعدم تبني أي جمعية لهذا الموضوع، كما ذكر مصدر في مديرية الشؤون الاجتماعية باللاذقية في تصريح خاص لـ«الوطن»، مؤكداً أن الظاهرة معقدة ومنتشرة لعدم وجود طرق فعالة لمعالجتها التي تتطلب تضافر جهود عدة جهات مع الشؤون الاجتماعية، أهمها (القضاء والتربية والإدارة المحلية) ففي بعض الحالات التي يرصدها ممثل مديرية الشؤون خلال جولات أسبوعية لمكافحة التسوّل على أماكن الأطفال يتم تحويل بعضهم إلى القضاء إلا أنه لا يصدر بحقهم أي قرار للحبس أو المحاكمة فلا قانون لـ«جرم تسول الطفل ولا يعد مرتكب جريمة!» حسبما تأتي الإجابة من المحكمة، وأشار المصدر إلى ضرورة إجراء إحصاء من مديرية التربية حول عدد الأطفال المتسربين وأماكن إقامتهم معروفة سواء في المنطقة الصناعية أو الرمل الفلسطيني والدعتور والبصة، لتحويلهم إلى القضاء بعد تعديل قوانين وفق صياغة تدين مشغليهم الذين لم تستطع كل محاولاتنا لإدانتهم، فالموضوع يجب أن يُنظر له بطريقة أكثر فعالية للحد من مخاطر هذه القضية العامة التي تفرز ظواهر سلبية أخرى تؤدي إلى السرقة وتعاطي المخدرات واللواطة، فعلى الحكومة والفعاليات المجتمعية التحرك بشكل جدي لمعالجتها لمنع استغلال الأطفال الأبرياء من عصابات وجدت من الحرب بيئة خصبة لزيادة عدد الأطفال في عملهم الاستغلالي وخاصة في المناطق الآمنة «فيُشرَدون الأطفال بأريحية» حسب تعبير المصدر مشدداً على ضرورة تبني هذه الطروحات وتحويلها إلى مشروع حقيقي.. وأكد المصدر أن المديرية (الشؤون الاجتماعية) سعت في السابق لإحداث دار للأطفال المشردين إلا أن ظروف الحرب حالت دون إتمام المشروع، مشيراً إلى أن الفكرة مطروحة وهي رقم واحد بالنسبة للمديرية ونسعى لتنفيذها بالتعاون مع اليونيسيف لإحداث دار رعاية مؤقتة للأطفال المشردين وليست دائمة، بمعنى أن تكون الدار للأكل والشرب دون المنامة.

عقوبة تصل إلى عامين لمن يتسول أو يستخدم الأطفال أو القاصرين

حماة- محمد أحمد خبازي

أمسى التسول في المحافظة عموماً ومدينة حماة خصوصاً ظاهرة متفشية، وحالة مألوفة لم تعد تثير الفضول أو الاستغراب، حيث ترى أطفالاً متسولين أمام دار المحافظة في ساحة العاصي، ونسوة يمتهن التسول على مواقف السرافيس، على حين المتسولات كبيرات السن يفترشن الأرصفة في الشوارع الرئيسية والحدائق العامة وأمام بعض الدوائر الرسمية والجوامع، وبالطبع يستخدمن الأطفال الرضع أو المعوقين كإكسسوارات مثيرة للعطف والشفقة، ومدرّة للإحسان.

ومعظم المتسولين من الأرياف والمناطق الساخنة ومن المحافظات القريبة كما يرى مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في حماة كامل رمضان، الذي عزا تنامي الظاهرة إلى مشكلات الفقر والنزوح والهجرة بفعل الإرهاب، وإلى ارتفاع إيجارات المنازل والغلاء الفاحش الذي يضرب أطنابه في كل شيء.

وقال لـ«الوطن»: لا توجد مجموعات تسول منظمة، وإنما المتسولون الذين يمتهنون التسول هم من خارج مدينة حماة، وهم من القاطنين في مشاعات على أطراف المدينة، وأغلبهم لا يحمل هوية شخصية، يستخدمون وسائل مختلفة لإثارة عطف المارّة، منها إحضار طفل معوق أو مريض، أو محاولة تشويه الأعضاء لطلب المساعدة، لأن هذه المهنة تدر دخلاً أكبر من أي عمل.

وخلال السنوات الأخيرة تنامت هذه الظاهرة بسبب هجرة آلاف المواطنين إلى حماة كونها آمنة، من مناطقهم التي غزتها قطعان الإرهابيين، ومعظمهم فقراء استأجروا منازل بإيجارات خيالية، ما جعل العديد منهم يدفع بأبنائه للتسول كي يؤمن الإيجار وقيمة ما يحتاجه من طعام وشراب.

وعن دورهم في مكافحة هذه الظاهرة قال: ليس لدينا صفة الضابطة العدلية، وعندما يتم إلقاء القبض على المتسولين والمتشردين، يسلمون إلى أقسام الشرطة وتنظم الضبوط اللازمة بحقهم، ويحالون إلى القضاء المختص أصولاً، مع إيداع الأطفال في جمعية حماية الأحداث ريثما يتم حضور ذويهم وأخذ تعهد عليهم بعدم تكرار الفعل.. أما المتسولون العجزة، فيتم تسليمهم إلى جمعية دار العجزة، وينحصر عملنا في إجراء الدراسة الاجتماعية لواقع أسرة المتسوّل وبيان ما إذا كان التسول نتيجة الفقر، أم هو مهنة تدر دخلاً على صاحبها وتقديم الدراسة المطلوبة للقضاء.

مدير سياحة حماة مرهف أرحيّم قال لـ«الوطن»: كنا نكافح ظاهرة التسوّل بعناصر الشرطة السياحية بالتعاون مع الجهات المختصة ووصلنا إلى خطوات جيدة في هذا المجال، لكن بسبب الظروف الحالية الصعبة تُرك المتسولون وغيرهم كي يعيشوا ويعيلوا أسرهم.

القاضي مصباح برازي أكد لـ«الوطن» أن القانون متشدد في مكافحة ظاهرة التسول، ولكن المحاكم المختصة تلتمس اليوم للمتسولين الأسباب المخففة نتيجة الوضع الراهن والظروف المعيشية الصعبة.

علماً أن هناك عقوبات تتراوح بين ١٠ أيام وعامين لمن يمتهن التسول ويستخدم الأطفال أو القاصرين بالتسول.

مصدر في قيادة شرطة المحافظة قال: إن دورياتنا تجول دورياً في الأسواق والأماكن السياحية، وتلقي القبض على المتسولين وتنظم الضبوط اللازمة وتقدمهم إلى القضاء، وإننا مستعدون دائماً لمؤازرة أي جهة لمكافحة التسول.